الأمم المتحدة

A/56/442

الجمعية العامة

Distr.: General
5 October 2001
Arabic
Original: English

**الدورة السادسة والخمسون**

البند ٩٦ (أ) من جدول الأعمال

**مسائل السياسة القطاعية: الأعمال التجارية والتنمية**

# الأعمال التجارية والتنمية

## تقرير الأمين العام*

## المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولا – | مقدمة | ١-٢ | ٣ |
| ثانيا – | اتجاهات تنمية الأعمال الحرة | ٣-٢٣ | ٣ |
| | ألف – بيئة الأعمال الحرة | ٨-١٢ | ٤ |
| | باء – السمات الرئيسية للأعمال الحرة | ١٣-١٥ | ٥ |
| | جيم – تمويل مباشرة الأعمال الحرة | ١٦-٢٣ | ٦ |
| ثالثا – | القضايا ذات الصلة | ٢٤-٤٤ | ٨ |
| | ألف – حقوق الملكية | ٢٤-٢٩ | ٨ |
| | باء – اكتساب المعرفة | ٣٠-٣٥ | ١٠ |
| | جيم – الإطار التنظيمي وحُسن الإدارة | ٣٦-٤٤ | ١١ |


* قُدم هذا التقرير بعد الموعد النهائي المحدد لداعي الحاجة إلى إجراء مشاورات مستفيضة مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة ومن خارجها.

181001 171001 01-56813 (A)
*0156813*

| | | | |
|---|---|---|---|
| رابعا - | موضوع أنشطة الأعمال التجارية المسؤولة اجتماعيا ..... | ٤٥-٦٢ | ١٤ |
| ألف - | مسؤولية الأعمال التجارية ..... | ٤٥-٥٣ | ١٢ |
| باء - | المسؤولية الاجتماعية للأعمال التجارية كخيار اقتصادي أقرب إلى العقلانية ..... | ٥٤-٥٥ | ١٦ |
| جيم - | دور الرأي العام ..... | ٥٦-٥٨ | ١٧ |
| دال - | الاتجاهات الحالية ..... | ٥٩-٦٢ | ١٧ |

## أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير تلبية لقرار الجمعية العامة ٥٤/٢٠٤، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بشأن الأعمال التجارية والتنمية. وكان الغرض من ذلك القرار هو العودة إلى مناقشة الأعمال التجارية والتنمية بناء على دلائل النهوض بالتنمية عن طريق (أ) الشراكات بين الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص؛ و (ب) تعزيز بيئة تفضي إلى تنمية الأعمال التجارية؛ و (ج) الاضطلاع بالأعمال التجارية بطرق تتسم بالمسؤولية الاجتماعية.

٢ – وفي الوقت نفسه، وفي سياق السعي إلى إقامة شراكات متينة بغية تحقيق التنمية والقضاء على الفقر، طلبت الجمعية العامة في القرار ٥٥/٢١٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، المعنون ''نحو إقامة شراكات عالمية'' تقديم تقرير عن سبل ووسائل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وبخاصة في القطاع الخاص، لأجل كفالة أن تصبح العولمة قوة محركة إيجابية بالنسبة للجميع. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص (A/56/323). ويعالج هذا التقرير مسألتين رئيسيتين هما: ما الذي يتطلبه تأمين تنمية الأعمال الحرة في العالم؛ وما الذي يتطلبه تأمين تصرف قطاع الأعمال التجارية بطريقة ''مسؤولة اجتماعيا''.

## ثانيا – اتجاهات تنمية الأعمال الحرة

٣ – أصبحت تنمية الأعمال الحرة أولوية بالنسبة لكثير من واضعي السياسات في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، وفي الاقتصادات القائمة على السوق مثلما في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويتزايد النظر إلى تشجيع الأعمال الحرة على أنه خيار للسياسة العامة يفضي إلى معدل أعلى من التنمية الاقتصادية، وزيادة الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل، وتعزيز المزيد من المشاركة الواسعة النطاق في الأنشطة الإنتاجية، خاصة من جانب الفقراء والنساء.

٤ – وقد أسهمت منظومة الأمم المتحدة في النهوض بالأعمال الحرة والأعمال التجارية في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك بواسطة العمليات الحكومية الدولية وكذلك من خلال الحوار بشأن السياسات العامة والدعوة والبحوث والمعلومات والاستفادة من الدروس والأنشطة التنفيذية. وقد اعترفت المؤتمرات الدولية التي عُقدت في التسعينات بالدور الحاسم الذي يقوم به القطاع الخاص، إلى جانب الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، والذي تؤديه الأعمال الحرة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية السليمة بيئيا. وتوخى جدول أعمال القرن ٢١ سبلا لتعزيز دور الأعمال التجارية والصناعة في التنمية المستدامة (الفصل ٣٠). وعنى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعي بعدة توصيات لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الموجهة إلى المشاريع. واشترك مجتمع الأعمال التجارية في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) من خلال المنتدى العالمي لقطاع الأعمال التجارية. وتعكف الأمم المتحدة على تعزيز علاقاتها مع القطاع الخاص تبعا لتوصية محددة وردت في الإعلان بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢؛ انظر أيضا القرار ٤٨/١٨٠ وتقريري الأمين العام المؤرخين ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/50/417) و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (A/52/428)).

٥ – وتنصب معظم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز الأعمال الحرة على مشاكل إتاحة الوصول التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أي المشاكل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق والتمويل والمهارات في مجال الأعمال

التجارية والتكنولوجيا، وهي مشاكل تفاقمت في كثير من الأحيان خلال العقد الأخير بسبب اشتداد المنافسة في السوق العالمية.

٦ - فعلى سبيل المثال، أنشأ مركز التجارة الدولية برنامجا واسع النطاق لمساعدة مباشري الأعمال الحرة على الوصول إلى الأسواق. وإدراكا لإمكانية أن يوفر التعاون بين الشركات، الذي يأخذ شكل الشراكة والتواصل ومجموعات الأنشطة، كثيرا من العناصر التي يحتاجها مباشرو الأعمال الحرة لتحقيق نمو أعمالهم التجارية، يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تنفيذ برنامج للأعمال الحرة يساعد على تنمية مهارات الأعمال التجارية، والحصول على التمويل وإقامة الشراكات والتواصل. كما أجري بحثا مستفيضا للروابط بين الفروع الأجنبية للشركات المتعددة الجنسيات والشركات المحلية في البلدان النامية، بهدف استخدام تلك الروابط في تحسين قدرة المشاريع المحلية على المنافسة[١]. وتقدم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من جانبها طائفة واسعة من الخدمات للمساعدة على تعزيز المنظمات الممثلة للقطاع الخاص حتى يمكنها تقديم خدمات استشارية وتدريبية فعالة للأعضاء فيها، وبخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد بدأت اليونيدو برنامجها للشراكة في عام ١٩٩٨ بهدف العمل مع مجتمع الأعمال التجارية القائم على تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة وتيسير اندماجها في الفروع العالمية ذات القيمة.

٧ - وتتخذ الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية خطوات لتشجيع المشاريع الحرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي في مرحلة البداية. وهي تدرك أن هذه المشاريع لا تستلزم سوى رؤوس أموال متواضعة لكي تولد العمالة، وتنشر النشاط الاقتصادي في أرجاء البلدان، وتساعد على تعميم منافع التنمية الاقتصادية[٢]. والسمة المشتركة بين جميع تلك الأنشطة هي افتراض الصلة الوثيقة بين النمو الاقتصادي والمشاريع الخاصة.

## ألف - تهيئة بيئة مواتية للمشاريع الحرة

٨ - إن درجة انتشار المشاريع الخاصة ومدى إتاحة تحقيق إمكانات إنشاء الأعمال التجارية في أي بلد هما العاملان الفاصلان في النمو الاقتصادي لأي مجتمع. وتوجد بيئات مواتية للمشاريع الخاصة وأخرى تعوق تنميتها. وقد اشتركت مؤخرا كلية بابسون ضمن مشروع مع كلية التجارة في لندن[٣] في إجراء دراسة تقدم دليلا قويا يؤيد افتراض الصلة الوثيقة بين المشاريع الخاصة والنمو الاقتصادي، ووجود تغاير كبير بين البلدان في معدل أنشطة المشاريع الخاصة.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يتضح من تحليل العوامل التي تفسر التفاوتات في معدلات هذه الأنشطة، وجود أنماط ثابتة يشمل أهمها ما يلي:

(أ) الأهمية الأساسية التي للهيكل الديمغرافي؛

(ب) النقص الثابت في تمثيل المرأة؛

(ج) الملامح المركزية للنظم الاقتصادية، مثل حضور الحكومة في الاقتصاد، ومعدلات الضرائب المفروضة، وتشغيل سوق العمل، والاستثمار في مجال التعليم؛

(د) مدى إدراك الأفراد لوجود الفرص السانحة لبدء عمل تجاري؛

(هـ) توفر القدرة لمباشرة المشاريع الخاصة (المهارات المطلوبة لبدء عمل تجاري)؛

(و) توفر التمويل في المراحل الأولى سواء من القطاع العام والخاص؛

(ز) درجة تقبل أنشطة المشاريع الخاصة على صعيد المجتمع.

١٠ - وتبدو المبادئ التوجيهية التالية للمشاريع الخاصة حاسمة بالنسبة للقدرة على المنافسة في السوق العالمية:

(أ) تعلم البحث عن الفرص؛

(ب) تعلم إدراك إمكانات التكنولوجيا الجديدة؛

(ج) وضع منهجية لجمع معلومات المنافسة؛

(د) إعداد شبكة للتمكين من سبر غور أسواق رأس المال (العالمية)؛

(هـ) التواؤم مع الأذواق واحتياجات المستهلكين على الصعيد المحلي.

١١ - وتقوم الحجة الرئيسية في التحليل الوارد في النشرة السنوية التي يصدرها مشروع كلية بابسون/كلية إدارة الأعمال في لندن بعنوان ''الرصد العالمي للأعمال الحرة'' على أن النمو الاقتصادي الوطني هو نتاج مجموعتين متناظرتين ومترابطتين من الأنشطة، وهما الأنشطة المتصلة بكبرى الشركات الراسخة، والأنشطة المتصلة مباشرة بعملية المشاريع الخاصة. ومن الواضح أن الشركات الكبرى، التي كثيرا ما تتنافس في السوق العالمية، تسهم إسهاما هاما في النمو الاقتصادي وتحقيق الوفرة. ويتحدد نجاحها إلى حد ما بواسطة السياق الوطني الذي تعمل فيه، من حيث الانفتاح والحجم ودور الحكومة وكفاءة الأسواق المالية، ومستوى وكثافة التكنولوجيا والبحث والتطوير، والبنية الأساسية المادية، ومهارات الإدارة، ومرونة سوق العمل والمؤسسات.

١٢ - بيد أن التجارب أثبتت أن أنشطة المعاملات التجارية فيما بين الشركات الكبيرة لا تبين سوى جانب من تفاوت النمو الاقتصادي في أنحاء العالم. وتبدو عملية المشاريع الخاصة مسؤولة أيضا عن جانب كبير من تفاوت الازدهار الاقتصادي بين البلدان. وأن إدراك فرص المشاريع الخاصة، الذي يقترن بتوفر المهارات والحافز لاستغلالها، هو المحرك لنشاط المشاريع الخاصة. وهناك توافق آراء واسع النطاق على أن نشاط المشاريع الخاصة ينتعش في إطار معين يشمل في جملة أمور توفر التمويل والبرامج والسياسات والبرامج الحكومية المصممة لدعم المشاريع الناشئة والتعليم والتدريب في مجال الأعمال الحرة[٤].

## باء - السمات الرئيسية للمشاريع الحرة

١٣ - وفق ما ذكرته نشرة الرصد العالمي للمشاريع الحرة يبلغ حاليا عدد الرجال الذين يرجح إقبالهم على المشاريع الحرة ضعف عدد نظرائهم من النساء. ويصدق هذا القول على البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، وإن كان معدل مشاركة المرأة في المشاريع الحرة يتفاوت بدرجة كبيرة فيما بينهن. فمثلا تبلغ نسبة الرجل إلى المرأة في مجال المشاريع الحرة في فرنسا ١٢ إلى ١ بينما تبلغ في البرازيل ١,٦ إلى ١. ويكتسي بدء وامتلاك المشاريع التجارية أهمية خاصة بالنسبة للمرأة في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية. وكثيرا ما لا تجد المرأة منفذا إلى الوظائف في القطاع الرسمي، ولكنها مع ذلك تضطلع بشكل متزايد بالأعباء المالية للأسرة. وقد أثبتت المرأة أنها تشكل مخاطرة ائتمان ضئيلة للغاية (كما ثبت من مختلف برامج الائتمانات الصغيرة) ويغلب أن يسهمن بنصيب ضخم من الإيرادات في تنمية الموارد البشرية (مثل الأغذية والصحة وتعليم الأطفال). ومع ذلك تواجه المرأة عراقيل كبرى عندما تتنافس من أجل الحصول على الخدمات والموارد الشحيحة، بسبب المعوقات الثقافية والصعوبات في الحصول على الخدمات القانونية و، في بعض المجتمعات، انخفاض منجزات التعليم ومحو الأمية. وعادة يأخذ دعم مباشرات المشاريع الخاصة شكل التدخلات التي تركز على المشاريع وتشمل تقديم المساعدة

الائتمانية والتقنية. غير أن هناك إدراكا للحاجة إلى تحسين وتعزيز أطر السياسة العامة وتطوير النظم المؤسسية الخاصة بالسكان الأصليين التي تنهض بإقبال المرأة على المشاريع الخاصة وتيسره[٥].

١٤ - وتؤثر الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المحلية والإقليمية تأثيرا قويا على تنمية المشاريع الخاصة. ويمكن أن تختلف طبيعة هذا النشاط عبر المناطق دون الوطنية تبعا لاختلاف الظروف العامة والخاصة لأطر المشاريع الخاصة. وقد يكون لتركيز أنشطة الأعمال التجارية أهمية بالغة من وجهة النظر الوطنية: إذ تشير التقديرات إلى أن حوالي ٣٨٠ مجموعة شركات في الولايات المتحدة تنتج معا ٦١ في المائة من ناتج البلد. ويمكن أن نجد أمثلة ذلك في المناطق الصناعية في شمال إيطاليا، وسيليكون فالي في الولايات المتحدة الأمريكية وسيليكون غلن في سكوتلندا (بين غلاسغو وأدنبره) وإقليم بالنسيا في إسبانيا. كذلك يمكن ملاحظة تناقضات كبيرة في الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، بين المناطق الحضرية الشاسعة التي تبدو فيها علامات النشاط الدينامي للمشاريع الخاصة ومعظم المناطق الريفية التي ما زالت متخلفة. غير أنه تجدر الإشارة أن معظم تجمعات الشركات جاءت بشكل تلقائي وليس كنتيجة لسياسة عامة. ويمكن للسياسة العامة أن تعزز بعض مزايا مجموعات الشركات القائمة أو الوليدة بواسطة كفالة الشروط المؤسسية الملائمة. وفضلا عن ذلك فإن عدة مشاكل اجتماعية، مثل المناطق الحضرية الفقيرة أو تفشي البطالة بين الأقليات، تتركز جغرافيا إلى حد كبير ويمكن أن تستفيد من استجابة السياسة العامة المحلية[٦].

١٥ - وإن إدراك فرص المشاريع الخاصة، الذي يدعمه توفر المهارات والحافز لاستغلالها، هو المحرك لنشاط المشاريع الخاصة. وقد ولد الابتكار التكنولوجي وازدياد التحرر الاقتصادي الفرص عالميا، بما في ذلك الوصول إلى أسواق جديدة وظهور تنظيم جديد لعوامل الإنتاج. وقد نتج عن العولمة الاقتصادية التي تنطوي على زيادة انتقال عوامل الإنتاج والسلع والخدمات فضلا عن تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إيجاد فرص اقتصادية جديدة. فقد أضافا عدة أبعاد جديدة لظاهرة المشاريع الخاصة، كتضاؤل أهمية الحدود الوطنية وزيادة الربط المتبادل بين الأسواق الذي يتجاوز المناطق المحددة. وأوجد تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال فرصا جديدة للسوق والنشاط الاقتصادي عبر الإنترنت، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات والمعرفة، وأتاح طرائق جديدة للإنتاج والتوزيع. وأصبح الموقع المادي أقل أهمية في الاقتصاد الرقمي، حيث أصبحت جوانب من الصناعة تعتمد إلى حد بعيد على مستوى التعليم التقني ومهارات المشاريع الخاصة لدى القوة العاملة. وأصبح وجود الشركات في الهند أو سيليكون فالي أو لندن أقل أهمية من القدرة على تكوين مجموعة من شركات التكنولوجيا المتقدمة لتقيم اتصالا شبكيا فيما بينها.

## جيم - تمويل منظمي المشاريع الحرة

١٦ - يعد الحصول على التمويل من أهم المسائل التي تعوق تنمية المشاريع الخاصة في جميع أنحاء العالم. وقد تبين أن توفر التمويل في المرحلة الأولى يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى نشاط المشاريع الخاصة[٧]. وإن المشاريع الناشئة ليس لها، بحكم تعريفها سجلا يمكن تتبعه، ويرجح أن يغلق حوالي نصفها أبوابه في غضون الأعوام الخمسة الأولى[٨]. وكثيرا ما لا تتوفر للعملية الشديدة المخاطرة لبدء مشروع جديد، الأشكال التقليدية للحصول على التمويل، كالقروض المصرفية، أو التمويل بواسطة السندات والأسهم. وتحول الطبيعة المحافظة أساسا للصناعة المصرفية دون اشتراكها على نطاق كبير[٩]. ولا يتوقع أن تفي بشروط الإدراج في قائمة البورصة سوى الشركات الراسخة.

١٧ - وبشكل تقليدي، يحصل مباشرو المشاريع الخاصة على التمويل عن طريق رؤوس الأموال الاستثمارية أو من مستثمرين غير رسميين (كأن يكونوا أصدقاء أو زملاء أو جيران أو من أعضاء الأسرة).

**رأس المال الاستثماري**

١٨ - رأس المال الاستثماري هو تقليديا أموال مخاطرة تستثمر في شركات صغيرة ناشئة ذات إمكانات نمو كبيرة. وهو، حيثما أتيح، يلعب دورا رئيسيا في تمويل الشركات الجديدة والمتوقع لها النمو. وقد ظهرت صناعة رأس المال الاستثماري لتمويل مشاريع التكنولوجيا المتقدمة في البلدان المتقدمة النمو، ولكنها أيضا ذات صلة بالنسبة لبضعة بلدان نامية يمكن أن توفر زوايا سوقية جذابة. وهي صناعة نطاقها آخذ في الاتساع بسرعة. وقد بلغ مجموع مدفوعات رأس المال الاستثماري في قطاع التكنولوجيا في الولايات المتحدة فقط (الاتصالات عن طريق الإنترنت، والمكونات الإلكترونية، والبرامج والمعدات الحاسوبية) ١,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠، و ٢,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥ و ٨٢,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ أي ما يعادل الرقم في عام ١٩٩٥ بمقدار ٣٦ مرة[١٠]. وبلغ مجموع تلك الاستثمارات في النصف الأول من عام ٢٠٠١، ١٧ بليون دولار فقط[١١]. وارتفع مجموع أرصدة رأس المال الاستثماري في منطقة نامية ومنطقة تمر بمرحلة انتقالية، وهما آسيا، ووسط وشرق أوروبا، من ٣٠٠ مليون دولار ف عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٧ بلايين دولار في عام ١٩٩٥[١٢]. ويفتقر كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى وجود تجمع من مباشري المشاريع الخاصة ورأسماليي المضاربة المحتملين. وأفادت تقديرات أمانة الأونكتاد أن مديري رأس المال الاستثماري المحتملين غير متوفرين فعليا في البلدان النامية. وأن الكفء منهم يتعلم من خلال التجربة، ولكن ذلك يستغرق وقتا وسيؤثر الأداء الضعيف لمديري الاستثمار الذين تعوزهم الخبرة على النتائج الأولية لأي مؤسسة لرأس المال الاستثماري[١٣].

١٩ - ورغم أن الأسر الثرية بدأت سوق رأس المال الاستثماري في الولايات المتحدة فقد أصبحت تسيطر على هذا القطاع بمضي الزمن مؤسسات من قبيل صناديق هبات الجامعات وصناديق المعاشات التقاعدية، التي تسهم الآن بحوالي ٩٠ في المائة من جميع رأس المال الاستثماري وباتت مؤسسات الاستثمار في هذا البلد تدرك على نحو متزايد أن بإمكانها كسب عائد أعلى بحيازة فئة أرصدة غير قابلة للسيولة نسبيا، بالمقارنة بالأسهم والسندات، وقد لا تكون لها أية قيمة لعدة سنوات، إذا كانت ستصبح لها قيمة على الإطلاق. وتقوم حاليا مؤسسات الاستثمار بتخصيص نسبة محددة من مجموع حوزتها من الأسهم والسندات لرأس المال الاستثماري ويعني اتخاذ صناعة رأس المال الاستثماري الشكل المؤسسي أنها أصبحت أقل تحوطا من التقييمات المفرطة، بحيث أصبحت العملية تشمل تمويل الكثير جدا من المشاريع الجديدة المتنافسة المشكوك في فرص نجاحها في قطاع الأعمال التجارية.

٢٠ - وقد بدأ ازدهار رأس المال الاستثماري في الآونة الأخيرة من أجل اغتنام الفرص التي أوجدتها الإنترنت، ولكن شركات رأس المال الاستثماري في الولايات المتحدة بدأت الآن تكتشف أن مباشري المشاريع الخاصة في مجال التكنولوجيا المتقدمة موجودون في أقصى أنحاء العالم. وهم يسعون إلى استخدام الأسواق العالمية لأغراض لا تقتصر على التمويل. فيمكن أن يكون مقر موقع شركة خدمات مالية أوروبية على الإنترنت في أيرلندا على سبيل المثال، ولكن يقوم مديرون فرنسيون وألمان بإدارته. ويمكن أن يعزى إلى حد بعيد نجاح صناعة رأس المال الاستثماري في الولايات المتحدة (وهو ما يصلح درسا تعيه الأسواق الناشئة) إلى تركيزه الشديد على الإدارة أيضا مثلما يركز على التمويل.

**التمويل غير الرسمي**

٢١ - يمثل التمويل غير الرسمي في كثير من البلدان، حقنا للشركات الوليدة والجديدة بالموارد الاقتصادية، ويشكل في معظم الحالات حصة أكبر مما يشكله رأس المالي الاستثماري الرسمي. وتشكل الاستثمارات المقدمة من الأفراد ومن أصدقاء مباشري المشاريع الخاصة الناشئين ومن أفراد أسراهم ما بين ٥٤ و ٩٥ في المائة من الدعم المالي للمشاريع الناشئة في الدول الصناعية الرئيسية وعدد من الاقتصادات النامية[١٤]. وفي البلدان الأفريقية مثلا يأتي رأسمال ما بين ٥٩ و ٩٨ في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق الأرصدة الشخصية لمباشري المشاريع الخاصة[١٥].

٢٢ - إن قدرة بعض فئات مباشري المشاريع الخاصة على الحصول على تمويل رسمي مثل الائتمان المصرفي أو رأس المال الاستثماري محدودة. وهذه الفئات تكون عادة فقيرة ومقيمة في معظم الأحيان في البلدان النامية. وتتألف فئة مباشري المشاريع الخاصة الفقراء عادة من الفلاحين أو صغار التجار أو منتجي السلع الذين يحتاجون إلى الائتمانات لشراء المدخلات، مثل الحبوب، لبدء دورة الإنتاج أو للاستثمار والتوسع في الإنتاج. وهناك عدة ترتيبات توفر التمويل حيثما لا توفره المؤسسات المالية الرسمية. فيمكن لمباشري المشاريع الخاصة الفقراء الحصول على التمويل من مصادر غير رسمية، مثل الأسرة والأصدقاء والمقرضين. وهذه المصادر غير الرسمية للتمويل، التي تؤدي دورا هاما في جميع أنحاء العالم، مرنة للغاية وتكاليف معاملاتها منخفضة كقاعدة. بيد أن نطاق هذه الوساطة المالية محدود وإمكاناتها محدودة.

٢٣ - وفي السنوات الأخيرة، وسعت المؤسسات شبه الرسمية، مثل مرافق الائتمانات الصغيرة التي تديرها منظمات غير حكومية، الدور الذي تقوم به في دعم مباشري المشاريع الصغيرة. وقد استطاعت تقديم الخدمات المالية إلى الفقراء لأنها إلى حد ما حاكت الطرق المستخدمة في القطاع غير الرسمي وطوعتها. بل إن عددا قليلا من المصارف التجارية غامر مؤخرا بإقراض الفقراء عن طريق اتباع ممارسات التمويل الصغير. فمصرف راكيات الإندونيسي على سبيل المثال، وهو مصرف تملكه الدولة ويعمل على أساس تجاري، يعد من أنجح المؤسسات التي تقدم القروض الصغيرة إلى ٢,٥ مليون مقترض من صغار المقترضين. وقد خدمت مخططات الإقراض الصغير ملايين من الفقراء. وتبين من الدراسات القليلة التي تحرت أثر عمليات التمويل الصغير على تقليل وطأة الفقر أن أثر الائتمانات، خاصة إذا كان المقترض امرأة إيجابي بصفة عامة. بيد أنه رغم شواهد تحقيق مكاسب في قطاعات استهلاك الأسر المعيشية والتغذية والتعليم واستعمال وسائل منع الحمل، لا يبدو الأثر واضحا بنفس الدرجة بالنسبة لجمع الأرصدة والإنتاجية والتكنولوجيا، ومن ثم بالنسبة لتحقيق زيادة دائمة في الناتج[١٦].

## ثالثا - المسائل ذات الصلة

### ألف - حقوق الملكية

**مفهوم حقوق الملكية**

٢٤ - كما ثبت على سبيل المثال من دراسة طليعية أجريت في القرن التاسع عشر عن سكان المنطقة الجبلية في كيبيك[١٧]، يمكن للمرء إثبات الصلة الواضحة بين حقوق الملكية ونمو الأنشطة الاقتصادية. وقد بين المؤرخون الاقتصاديون مدى جوهرية تأسيس الملكية الخاصة بالنسبة لتنمية الاقتصاد.

٢٥ - وقد تعززت هذه النظرية بالدراسات التي أجراها إرناندو دي سوتو للاقتصادات المعاصرة النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية، مما يبدو تدليلا على أن عدم وجود حقوق ملكية واضحة في هذه المجتمعات يمنع نمو الائتمانات وبالتالي يؤخر التنمية الاقتصادية[١٨]. وحسب ما استنتجه من دراسته فإن الوظيفة الأولى لحقوق الملكية هي إيجاد الحوافز

لاستخدام المعاملات التي تنقل حقوق الملكية هذه لتلبية الاحتياجات الخارجية الناشئة (التكاليف/الفوائد الخارجية النقدية وغير النقدية على السواء). وإن نظم حقوق الملكية – التي الغرض منها تهيئة بيئات محكومة تقلل من تكلفة المعاملات – تقلل من تكلفة التعامل مع الأرصدة وتزيد من قيمتها. وتؤدي حقوق الملكية أداء جيدا إذا تدعمت بسيادة القانون والقضاء المستقل. وكما ذكر آدم سميث، يعد وجود نظام قانوني كفء (لا من حيث الهيكل الإسمي فحسب) وطريقة إنفاذه أساسيين من أجل حسن أداء النظام الاقتصادي القائم على السوق. وبقدر ما يعزز حقوق الملكية المستقرة، فهو يمثل أحد المكونات الأساسية لنظام اقتصادي تمكيني، يؤثر تأثيرا إيجابيا على تنمية المشاريع الخاصة. وتتيح سندات الملكية رهن الأصول، وتوزيعها في شكل أسهم تطرح للبيع والشراء العام، فضلا عن إدارة وتقييم الممتلكات وفق قواعد متفق عليها تسري عبر الأحياء والبلدات والمناطق. وهي تتيح أيضا لمباشري المشاريع الخاصة المشاركة في الاقتصاد الرسمي مع الاستفادة باعتراف الحكومة[١٩].

## النمو وحقوق الملكية

٢٦ – يلاحظ دي سوتو كذلك أن عدم نجاح بعض الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية ليس مرجعه الافتقار إلى الأرصدة، وإنما إلى عدم وجود حقوق ملكية محددة جيدا تتيح تحويل رأس المال من حالة ''الخمول'' إلى حالة ''السيولة''. وتعتبر الأراضي الضمان الأساسي في معظم البلدان النامية، وهي موارد غير منظورة تجاريا وماليا رغم توفر قدر من الإنتاج والعقارات لدى الفقراء. ولا يمكن معرفة من الذين يمتلكون وما هي ملكيتهم أو أين توجد. وكثيرا ما حقق مباشرو المشاريع الخاصة الفقراء ثراء على نطاق واسع، بشكل جماعي أحيانا، غير أن هذه الثروة كثيرا ما تكون أيضا في شكل ملكية غير رسمية، وخارج نطاق القانون، ومن ثم تكون غير منظورة تجاريا وماليا. ويقول دي سوتو إن العقارات التي يحوزها الفقراء في بلدان الجنوب النامية والاقتصادات الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية ولكنهم ليسوا مالكيها قانونا، تبلغ قيمتها وحدها ٩,٣ تريليون دولار على الأقل[٢٠]. وفي معظم البلدان النامية تكون إتاحة حقوق الملكية للمرأة محدودة بوجه خاص. وهذا يقلل بشكل جذري من مشاركتها في الاقتصاد الرسمي، ويحد من قدرتها على اتخاذ القرارات بشأن الإنتاج واستخدام الدخل.

٢٧ – ولا تتسنى قدرة تقديم الأصول، ومن ثم قدرة استخدام رأس المال بكفاءة، سوى في البلدان الصناعية الغربية ولدى بعض معاقل صغيرة من الأفراد الأثرياء في البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ويرتأى أن البنية الأساسية غير المنظورة لإدارة الأصول، التي تعد من المسلمات في الدول المتقدمة النمو، وإن كانت قد بدأت تنمو منذ ما يربو على ١٠٠ عام بقليل، تشكل العنصر المفقود من العناصر اللازمة لنجاح كثير من الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد القائم على السوق.

## الاستفادة من تعزيز حقوق الملكية

٢٨ – إن تحويل رأس المال من حالة الخمول إلى حالة السيولة يظل مسألة سياسية واجتماعية حتى وإن كانت تبدو كمشكلة قانونية أساسا. فحتى إذا كانت حقوق الملكية الرسمية ستتيح للفقراء استخدام رأسمالهم الخامل، فلن يترتب على ذلك بالضرورة أنه سيكون بمقدورهم التوظيف الإنتاجي له، بسبب عدة معوقات محتملة. ويمكن أن تسمح نظم الملكية باختلاس الموارد. فيمكن أن تستخدم حقوق التصرف لاستخلاص الثروة. وقد لا توفر النظم القانونية الضمانات اللازمة[٢١].

٢٩ – وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لأي رأسمال، لا بد من استثماره بحكمة وعلى نحو مثمر حال

توفره، وإلا سيكون هذا إيذانا للمصارف في البلدان النامية (وبعضها محلي والبعض دولي في عالم يتجه إلى العولمة) لكي تشرع في امتلاك الأراضي الزراعية. ويتعين أن يواكب هذا رفع مستويات التعليم وتنمية مهارات الأعمال التجارية وزيادة إتاحة الوصول إلى المعرفة عموما.

## باء – اكتساب المعرفة

### نحو مجتمع يقوم على التواصل الشبكي والمعرفة

٣٠ – إن اكتساب المعرفة يتجاوز مجرد جعل التعليم ميسور المنال ومتاحا أمام الجميع كسبيل لتنمية الإدراك البشري وتعزيز القدرات البشرية الخلاقة، وتعزيز إحدى القدرات البشرية الرئيسية عن طريق ذلك. ويتعلق الأمر بسبل تنظيم المجتمع لنفسه من أجل تثقيف أفراده، وأيضا بإيجاد المعرفة وتبنيها وتطويعها للاستخدام في عملية الإنتاج وفي مجال عريض من التطبيقات في الحياة. وتشكل المعرفة الأساس لزيادة الإنتاجية. وهي مصدر للتعريف بالأمور وبكيفية الاضطلاع بها وفق القدرات المختلفة ولئن كانت للمعرفة أهميتها دائما، ولئن طبقت باستمرار في جميع مناحي الحياة، فقد أصبحت أكثر من أي وقت مضى عاملا رئيسيا في تأمين النمو الاقتصادي وكفالة تحسين نوعية الحياة.

٣١ – ومن المهم أيضا أن نفهم أن المقصود بالانتقال من عصر الصناعة إلى عصر الاتصال الشبكي[٢٢]، هو في الواقع التبادل الشبكي لمصادر المعلومات والمعرفة. ويمكن عندئذ استخدام هذه القدرة المعرفية المحصلة عن طريق الإنترنت، في الاقتصاد أو السياسة أو في الحياة اليومية. والمعرفة قابلة للانتشار، وتتيح البيئات الغنية بالمعرفة فرصا لا تحصى لتطور البشر ولكي تستخدمها المشاريع التجارية في عملية الإنتاج. وتتيح البيئات الفقيرة في معارفها فرصا أقل من هذا النوع، وسرعان ما يصبح الفاصل بينها وبين البيئات الغنية بالمعارف واضحا للعيان، وقابلا للقياس في مجالات القدرات البشرية، وقيمة صادرات السلع المصنعة العالية التقنية، وقيمة صادرات الخدمات المتطورة، ومن ثم في مجال الجودة النوعية للحياة.

### الفاصل المعرفي مقارنا بالفاصل الرقمي

٣٢ – يجري الخلط أحيانا بين النقاش عن الحصول على المعرفة والفاصل المعرفي وبين النقاش عن الفاصل الرقمي. ولا شك في أن ثورة المعلومات والاتصالات تمهد لثورة المعارف. ولولا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية لما أمكن حدوث الفتح الحالي في اقتناء المعلومات والمعارف وتصنيفها وتخزينها وتوزيعها. غير أن اقتناء المعارف يرتبط أكثر بطريقة تفكير الجمهور والمؤسسات أكثر من ارتباطه بالحواسيب وحدها. وقد آن للناس أن يدركوا أن هناك موردا سخيا متاحا لهم، وأنه قمين بأن يحدث اختلافا عظيما في طرائق حياتهم وعملهم. وعليهم أيضا أن يمنحوا العاملين في مجال المعارف مركزا اجتماعيا رفيعا، وإلا فسوف يعزف الأفراد، عند اتخاذهم لقرارات توظيف إمكانياتهم، عن اختيار الدراسات والوظائف المرتبطة بتطوير المعارف. وحري بطريقة التفكير الجماهيرية هذه أن تيسر كثيرا اتخاذ جميع الخطوات الأخرى الضرورية. فمن الواجب أن تصبح المعلومات والمعارف متاحة. وإذا استثنينا أسرار الدولة والمعارف الخاصة (وهذه يمكن تحديدها وحمايتها بسهولة)، فإنه يتعين وجود تقليد يتسم بالشفافية، ويُدعم عند الضرورة بالقواعد والنظم، كي يدفع إلى الساحة الجماهيرية بكل المعارف المتاحة، التي يمكن للآخرين استخدامها. ويجب تطوير المؤسسات كي تقوم بجمع المعارف وتتيح حصول المستخدمين عليها بسهولة. كما يجب أن تطور المؤسسات كي تنتج معارف جديدة. والارتباط ضروري، لكنه يصبح غير مجد في غياب حرية التعبير التي تعتبر، ضمانا لحرية المحتوى. والتعليم ضروري كي يجعل الناس ينفتحون على الفرص الجديدة للحياة، التي تتيحها لهم المعارف المتوفرة بصورة متزايدة. وأخيرا فإن من

الضروري أيضا وجود بيئة مواتية لتنظم الأعمال الحرة، بغية الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية للمعارف.

### أهمية الابتكارات التكنولوجية

٣٣ - تمثل الابتكارات التكنولوجية مظهرا خاصا من مظاهر المعرفة. وهي تقوم بدور رئيسي في رفع الإنتاجية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي. ومن المعروف تاريخيا أن أسرع التغيرات الاقتصادية السريعة يأتي في أعقاب فترات تتميز بالابتكارات التكنولوجية المكثفة، التي ترفع العائدات التي يمكن الحصول عليها من تراكم الفوائض المالية. وبوسع المرء أن يرى في واقع الأمر، من المقارنة بين الاستثمار ومعدلات النمو، أن هناك بلدانا نامية تملك من الموارد المالية ما يفوق قدرتها على استخدامها بصورة مفيدة. وفي مثل هذه الحالات، يكون من الضروري تغيير نمط النمو بدلا عن إيجاد المزيد من رؤوس الأموال. ويتعين على هذه البلدان إيجاد طرائق لزيادة الإنتاجية من رؤوس الأموال والعمل باستخدام التكنولوجيا.

٣٤ - وكثيرا ما تتعرض البلدان التي لا تواكب تطورات التكنولوجيا العالمية إلى الانهيار، وتصبح غير قادرة حتى على المحافظة على مستوى المعيشة فيها، ناهيك عن رفعه. وهي تعتمد عادة على نطاق محدود من الصادرات التي تفقد ربحيتها في الاقتصاد العالمي. ويعتبر التراجع الطويل الأجل في تجارة السلع الأساسية الأولية، في حد ذاته، أحد الآثار الجانبية المترتبة من الابتكارات التكنولوجية[٢٣].

٣٥ - وما من شك في أن التحول الحالي المتزامن في التكنولوجيا والاقتصاديات، أي الثورة التي تشمل الحصول على المعارف وتطوير التكنولوجيا بالإضافة إلى نظام التصنيع العالمي الذي يعتبر حجر الأساس لاقتصاد العولمة، ستدفع بهذه التوجهات إلى الازدياد. ولضمان استخدام بلد من البلدان التي تطرق باب الأعمال الحرة لإمكانياته الاقتصادية بشكل كامل يجب تطبيق نظام دينامي للحصول على المعارف.

## جيم - الإطار التنظيمي للإدارة

### إصلاح وجودة الإطار التنظيمي

٣٦ - يحدد الإطار التنظيمي مساحة كي تستخدم كحيز يجتهد فيه المجتمع في أفضل الحالات، إلى تحقيق أعلى معدلات التنمية البشرية؛ وتعمل الأسواق، دعما لهذا الهدف، لتخصيص الموارد، وإنتاج السلع والخدمات، وتكوين الثروة. ويجسد مثل هذا الإطار، على تحد متزايد في ظل اقتصاد العولمة، خليطا من القواعد والنظم الوطنية والدولية. ومع ذلك، ففي معظم الحالات وبغض النظر عن أصول هذه القواعد والنظم، تكون قدرة الحكومة الوطنية على فرض نفسها هي الدافع، وراء تطبيق هذه القواعد والنظم، وتكون الغلبة للسياق الوطني، بدلا عن السياق العالمي، في تشكيل غالبية عناصر الأطر التنظيمية.

٣٧ - وتكون جودة هذه القواعد والنظم على قدر من الأهمية. وبما أن النظم واسعة التباين، يصبح من الصعب تحديد ملامح ما يعتبر منها على درجة عالية من الجودة. ويكون المشتغلون بالإصلاحات التنظيمية[٢٤] على استعداد للاسترشاد بالأهداف التي تحققها القواعد والنظم، وليس بمحتواها. غير أن تحسين الأداء وزيادة فعالية التكلفة يستخدمان أيضا، من حيث النوعية، كمقاييس هامة.

٣٨ - ولقد تم توجيه قدر كبير من الاهتمام في النقاشات السابقة بشأن التنمية التي تعتمد المبادرة بإدارة وتنظيم المشاريع، لظروف إطار المبادرة بإدارة وتنظيم المشاريع. وإذا عنَّ للفرد أن يتحدث عن الجودة العالية فيما يخص هذه الظروف، فسيتعين عليه إدراك حقيقة أن لها جانبين.

٣٩ - منها جانب فني يتصل إلى درجة كبيرة بمحتوى الإطار التنظيمي السائد ومدى سهولة استخدامه. وعليه

يتعين رصد القواعد والأنظمة وتنقيحها مع أخذ المسألتين في الاعتبار. ويُعرف عن الإصلاح التنظيمي تعزيزه للكفاءة القطاعية والابتكار، وتعزيز المرونة وإمكانيات النمو على مستوى الاقتصاد بأكمله، وتوفير المزيد من الخيارات والرفاهية للمستهلكين، وزيادة فعالية الأجهزة الحكومية في المحافظة على المستويات العالية لسلامة وحماية البيئة والمستهلك. ومن شأنه تحسين كفاءة الاقتصادات الوطنية وقدرتها على التكيف على التغييرات العالمية. وهو يستطيع أيضا استهداف خفض أعباء الأعمال التجارية وزيادة شفافية أنظمة التحكم العامة التي تدعم تنظيم الأعمال الحرة، ودخول السوق، والنمو الاقتصادي، بصفة عامة، ويستطيع أن ينتج بالمقابل وظائف ذات جودة عالية. ويكون لمثل هذا الإصلاح معنى خاص على مستوى المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم. فهي إذ تنحو لأن تكون محمية، كقاعدة، إلا أنها تملك تحت تصرفها أيضا إمكانيات صغيرة للتعامل مع الأثر التراكمي للقواعد والأنظمة الإدارية وغيرها[٢٥].

## أهمية الحكم الرشيد

٤٠ - يتميز النقاش بشأن العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي بأن له تقاليد عريقة. فقد كان يبدو على مدى طويل وكأنه لن يفضي إلى نتيجة. غير أن البحوث الحديثة تقدم حججا مقنعة لتأييد القائلين بأن ما يهم في كفالة استمرار النمو الاقتصادي هو نوع النظام السائد لممارسة السلطة في البلد المعني[٢٦]. وبمعنى آخر فإن نوع الحكم يحدد طبيعة العلاقة التبادلية بين الحكومة والسوق، وكذلك نواتج تلك العلاقة. فبناء على نوع الحكم، والبضائع العامة التي تشتريها الحكومة، ونوع القواعد والأنظمة التي تطبقها، تستطيع الحكومة إما توسيع السوق أو تضييقها. وتنحو الأدلة العملية إلى تأكيد نظرية مفادها أن الحكم الديمقراطي يدعم الحكومات التي توسع السوق، بينما ينحو الحكم غير الديمقراطي في واقع الأمر إلى تقليل إمكانيات السوق في تكوين الثروات.

## أهمية الشمول عن طريق التمثيل

٤١ - تحكم الأنظمة، التي لا تمثل المواطنين وتغلق باب المحاورة مع الجمهور بصفة عامة، على نفسها بالإنغلاق على مصالح ضيقة. والقاعدة السائدة في مثل هذه المجتمعات هي تأييد العقود الكبيرة القيمة، سواء كان ذلك في القطاع الخاص أو القطاع العام. غير أن تجاهل أعداد لا تحصى من العقود التي ذات الأهمية الحيوية من مفهوم تحقيق الرفاهية بينما تكون قيمتها أقل، حري بأن يؤدي أيضا إلى إغلاق أسواق بأكملها في واقع الأمر. إذ يجري تجاهل مسألة إنشاء نطاق واسع من البضائع العامة التي تعزز التنمية. ولا توجد جهة تملك ما يكفي من قوة الضغط لكفالة عدم حدوث ذلك. كما أن مجموعة المواطنين التي تستفيد بشكل مباشر من الإيرادات، وبصورة غير مباشرة من إعادة توزيع الثروة عن طريق بيع السلع العامة، تكون صغيرة. ولا توجد سوى فرص ضئيلة في أن يتخلى مثل هذا النظام عن فرض ما يؤدي إلى تأخير النمو والتنمية على مجموعات المواطنين غير المرتبطين بشكل مباشر بهيكل السلطة. وإذا تحقق النجاح الاقتصادي في مثل هذه الحالات، فإنه ينحو إلى بناء ''دولة صارمة''، تكون لها رؤية إنمائية طويلة الأجل، ولا تكيف سياساتها على الإطلاق حسب المصالح المرتبة. وعلى المدى الطويل، فحتى أكثر هذه الأنظمة فعالية يكون أيضا عرضة للمصاعب، التي غالبا ما تكمن في تخصيص الموارد المالية بطريقة غير مثلى، وعن نزوح المواطنين المتعلمين.

٤٢ - وعلى العكس من ذلك، تنحو المصالح الشاملة للأنظمة الديمقراطية إلى أن تكون أوسع من ذلك بكثير، فهي تمتد إلى غالبية المواطنين. وقد عُرف عن كثير من الأنظمة الديمقراطية المستنيرة تحقيق طفرات نوعية وإعداد ''مصلحة

شمولية قصوى'' تتجاوز نطاق خدمة الغالبية، فقط بإيلاء اهتمام أكبر للصالح العام. وتزداد لدى هذه الأنظمة قابلية إقامة أجهزة قانونية ونظام سياسي يدعم، على سبيل المثال، حق الملكية وإنفاذ العقود في المجالات التي يسيطر عليها القطاع العام، ويدعم تيسير قيام سوق رأسمالية تتميز بالاستمرارية واتساع مجالات الاستخدام.

٤٣ - وتنحو مثل هذه الأنظمة، للأسباب نفسها، لأن تكون أكثر تقبلا للإصلاح في مجال القواعد والنظم والإجراءات الإدارية، التي تواكب الظروف المتغيرة لممارسة الأعمال التجارية. وحسبما ذُكر في تقرير القطاع العام في العالم القادم ''... يتعين على الحكومات أن تتولى المبادرة في تبسيط الإجراءات والقواعد والنظم المتعلقة بتسجيل وترخيص الأعمال التجارية. فبدون تبسيط الإجراءات والقواعد البيروقراطية لقيام الأعمال التجارية، سيتخلف عدد كبير من البلدان النامية عن مسيرة العولمة، ويبقى مهمشا فيها... وهناك ضرورة لوجود آلية دائمة للتشاور مع ممثلي القطاع الخاص بشأن صياغة السياسات ذات الصلة ورصد النتائج المترتبة عليها''. وكل هذه الأشياء تتعلق بافتتاح الأعمال، وزيادة تدفقات المعلومات، وتحقيق المزيد من الشفافية، وتخفيض تكلفة فرص الوصول إلى الأسواق.

### أهمية الشمول عن طريق الحرية

٤٤ - يمكن الإعراب عن قيمة الحرية بطريقتين:

(أ) أولا، تعتبر الحرية شرطا مسبقا لتنمية القدرات الإبداعية البشرية. وقد ظل هذا مكونا هاما على الدوام من مكونات جميع العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه ينعكس بصفة خاصة على هذا الوقت، حيث يتعين على المجتمعات تنظيم أمورها من أجل الاستفادة من المعارف. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا في بيئة تؤيد حرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية التجمع، بصورة تشمل المجالات التي يغطيها الحاسوب. فالعقول المبدعة للعاملين في مجال المعارف لا تستطيع الازدهار في الحالات التي تفرض فيها القيود. فهي إما أن تذبل أو تنتقل إلى مكان آخر بحثا عن دولة يكون العيش فيها أكثر يسرا.

(ب) ثانيا، تشجع الحرية تنظيم وإدارة الأعمال الحرة. وتتوفر للمجتمعات التي تسود فيها اقتصادات تضم الآلاف من العاملين في مجال تنظيم وإدارة الأعمال الحرة، فرص أكبر بكثير لتحقيق النجاح الاقتصادي على المدى الطويل. فهي تسمح، ببساطة، بإجراء التجارب للمستقبل عن طريق المزيد من محاولات ''الإصابة والخطأ'' في المجال الاقتصادي. إذ ما من سبيل لأن يتنبأ المجتمع بالمستقبل ويخطط له. وهذا هو السبب في أن النطاق الشديد الاتساع للمعاملات الاقتصادية يمكن أن يشمل عددا من الخيارات الممكنة التي تفوق كثيرا ما تغطيه القرارات التي يصدرها شخص بمفرده أو عدد محدود من الوكلاء الاقتصاديين. ولا تعدو ظاهرة ''التجارة الإلكترونية'' "dot com" التي ظهرت مؤخرا في البلدان الصناعية سوى أن تكون تكرارا للثورات التكنولوجية التي حدثت في عهود سابقة، والتي تجسد جميعها خصائص مشتركة هي: (أ) إجراء التجارب؛ (ب) الاستفادة من التجارب؛ (ج) التنظيم؛ (د) المنافسة الفائقة الحدة؛ (هـ) الاندماج. وفي النهاية، كان هناك في ذلك الوقت والآن، عدد يمكن التنبؤ به من حالات الفشل في الأعمال التجارية، لكن قصص النجاح أدت في نهاية المطاف إلى تعبيد طريق الانتقال إلى القرن التاسع عشر ثم إلى القرن العشرين، وستؤدي، دون شك، إلى توفر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وما يتصل بها من ارتباط وتطبيقات في مجالي العمل والحياة في القرن الحادي والعشرين.

## رابعا – مسألة سلوك الأعمال التجارية ذات المسؤولية الاجتماعية

### ألف – مسؤولية الأعمال التجارية

٤٥ – توجد عدة إجابات ممكنة على السؤال الخاص ''بالجهة التي تكون الشركات التجارية مسؤولة أمامها، وعما تكون مسؤولة عنه''. ومن شأن الإجابة التي مفادها أن تكون الشركات مسؤولة أمام الجمهور بصفة عامة عن المساهمات الهامة في العديد من جوانب التنمية البشرية، أن يحول مجالس إدارتها إلى ''شرطة للمجتمع''، وهي مسؤولية لا يبدو أنها مسلّم بها أو يسهل قبولها في الوقت الراهن.

#### الرأي السلبي

٤٦ – كثيرا ما تثار، في المناقشات بشأن سلوك المؤسسات التجارية المسؤولة اجتماعيا، النقطة الخاصة بأن أكبر مساهمة للقطاع الخاص في التنمية البشرية هي نجاحه في تخصيص الموارد بشكل فعال في العملية الإنتاجية، وبالتالي كفالة إيصال السلع والخدمات إلى الجمهور الذي يحتاجها بأقل الطرق تكلفة. ويصح هذا القول إذا كان القطاع الخاص يدعم الأسواق التنافسية ويملك من المعلومات ما يسمح بتنظيف الأسواق، حتى على المدى البعيد؛ ويصح إذا لم تتحكم صناعة الثقافة في تشكيل أذواق الناس، ونتيجة لذلك تشكيل الطلب في السوق؛ وإذا كان يسمح للدخول الحقيقية بأن تنمو بمرور الوقت في جميع قطاعات المجتمع. وإذا كان الأمر كذلك فإن القطاع الخاص يولّد الثروة فعليا، وهي القاعدة لتعزيز إحدى القدرات الإنسانية الأساسية: أي الحصول على مستوى معيشي لائق.

٤٧ – وتشدد مقولة أخرى تتكرر كثيرا بنفس القدر، على أهمية مصلحة حاملي الأسهم، وتعظيم قيمة أسهمهم. ويفترض هنا وجود جماعة متنوعة من حملة الأسهم ترتبط بالشركة فقط عن طريق الأهداف الاستثمارية. ويصح هذا القول في بعض أجزاء من العالم، لكنه لا يسرى على الجميع. فمؤسسات الأعمال التجارية قد تكون مملوكة لعدد قليل من المستثمرين الاستراتيجيين، أو قد يتمثل فيها قطاع واسع من حملة الأسهم من الشركات الكبرى، كما قد تكون مشروعا مشتركا أو عملا تجاريا تملكه أسرة باعت غالبية ما تملكه إلى حملة أسهم مختلفين، ولكنها تحتفظ بجزء قليل يحقق لها السيطرة. وقد تكون أيضا شركات جرت خصخصتها حديثا، مع بقاء قسم كبير من الأسهم في يد الحكومة. وفوق كل هذا، فقد تحقق الكثير من النمو الاقتصادي المستدام في عقد التسعينات عن طريق تدفق استثمارات حقائب الأسهم المؤسسية عبر الوطنية، وعن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر. ويزيد الخطر المتأصل لهروب رأس المال، والتناقص السريع لفترة استمرار بقاء الأسهم، من تعقيد الصورة فوق ذلك[٢٧].

٤٨ – ويمكن القول أيضا، بأنه إذا صح أن الذكاء البشري، الذي زادته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح من العوامل الرئيسية للإنتاج، فإن بناء جزء على الأقل من الهياكل الأساسية للتنمية البشرية قد يصبح من الاهتمامات الأصيلة للأعمال التجارية في نهاية المطاف. ويمكن أيضا القول بأنه إذا كان المجتمع يرغب في أن يتسم سلوك الأعمال التجارية بالمسؤولية الاجتماعية، فإن القواعد والنظم الحكومية قد تؤدي ببساطة إلى إيجاد إطار قانوني تصبح فيه جوانب معينة لهذا السلوك ملزمة بحكم القانون. غير أن هذا لن يتأتى بسهولة حتى في السياق الوطني. وهناك حجج هامة وصحيحة تتعلق بالحرية وعلاقتها بهذا الموضوع. فالإيديولوجية والسياسة كثيرا ما تتسببان في تشويش النقاش بشأن اعتماد مثل هذه القواعد والنظم، وذلك بجعلها جزءا من معارك أوسع من ذلك بكثير.

**المنظور المتغير للأعمال التجارية**

٤٩ - ترى المؤسسات المخاطر بطريقتين مختلفتين، تتمثل إحداهما في رؤية المخاطر كتهديد مباشر للتدفقات النقدية للمؤسسة، نتيجة للمديونية المترتبة على نشاط قامت به المؤسسة ونتجت عنه ظروف خارجية سالبة، تجعل مسؤوليات تلك المؤسسة القانونية في وضع قد يهدد ميزانيتها العامة. وتتمثل الطريقة الأخرى في رؤية المخاطر التي تهدد المؤسسة نتيجة ''لمنظور صورتها''، أو لردود أفعال الناس على الآثار الضارة المترتبة على نشاط المؤسسة. وقد يؤدي رد الفعل الجماهيري إلى نشوء مخاطر ضخمة تهدد التدفقات النقدية للعمل التجاري، كما تهدد قيمة أصول المؤسسة. وقد تفقد شركة ما عملاءها نتيجة للدعاية السالبة عن أدائها. وتحتل تعابير مثل ''فقدان السمعة'' و ''حماية الماركات'' و ''ولاء العملاء'' و ''الاحتفاظ بنصيب المؤسسة في السوق'' مكانة عالية في قائمة أولويات المؤسسات. وقد تشمل المخاطر أيضا تكاليف مراجعة الحسابات الخارجية التي تحدد، على سبيل المثال، مشاكل التلوث المحتملة وتطبيق الآليات التي تخفض تكاليف تنظيف التلوث.

٥٠ - ويمكن إعطاء إجابة أكثر واقعية على السؤال ''أمام مَن يكون العمل التجاري مسؤولا؟'' بإثارة موضوع ''المساءلة''. إذ يؤكد النظام الأساسي للمؤسسات أن مدراء الأقسام مسؤولين أمام مديري المؤسسات، ويكون هؤلاء بدورهم مسؤولين أمام حملة الأسهم. ونادرا ما كان هذا التسلسل في المساءلة يتعرض للاختبار قبل بداية عقد التسعينات. ومع حلول ذلك العقد، شرعت حركة إدارة المؤسسات في بذل جهود حققت درجة عالية من النجاح، لإجبار المديرين، الذين يعملون بدون إعطاء اعتبار لقيمة حملة الأسهم، على تغيير طرائق عملهم أو البحث عن وظائف أخرى.

٥١ - وتمثلت الآلية، التي اختبر عن طريقها هذا التسلسل في القيادة، في تحويل السوق إلى النظام الرأسمالي، أو ببساطة شديدة في قيمة أسهم الشركة المعنية. ويتمثل الوكيل الذي تمر هذه الآلية عن طريقه عبر النظام، في المستثمر العالمي الجديد، وتحديدا مستثمري المؤسسات وصناديق التقاعد. ففي حالة الولايات المتحدة، مثلا، يتحكم هؤلاء المستثمرون في نصف جميع الأسهم التي تباع للجمهور في البلد تقريبا.

٥٢ - وسوف تنعكس التكاليف الخارجية في قيمة أسهم الشركة، حينما يستشرف السوق وجود مخاطر متزايدة تهدد العائدات المستقبلية بسبب فقدان السمعة، والدعاوى القضائية، والغرامات. وكما هو متوقع، فقد تأكدت هذه النتيجة بدراسة أجرتها مؤخرا مؤسسة أينوفيست، وهي شركة استشارة مالية متخصصة في التمويل والاستثمار البيئي. واستعرضت الشركة الآثار البيئية لـ ٨٠٠ شركة على مدى فترة تفوق العامين، انتهت في آذار/مارس ٢٠٠٠، وصنّفتها في نصف علوي ونصف سفلي حسب مجالات عملها. وكان ما توصلت إليه هو أن قيمة أسهم الشركات الأقل إضرارا بالبيئة، والمصنفة في النصف العلوي، فاقت قيمة أسهم شركات النصف السفلي بنسبة ٢٢ في المائة في مجال منتجات الغابات العالمية، و ١٦ في المائة في مجال الكيماويات بالولايات المتحدة، و ١٧ في المائة في مجال النفط بالولايات المتحدة، و ١٢ في المائة في مجال المرافق الكهربائية بالولايات المتحدة[٢٨].

**رأي الاتفاق العالمي**

٥٣ - تشكل القضية المذكورة أعلاه بشأن مسؤولية الأعمال التجارية محور مبادرة الاتفاق العالمي[٢٩] التي أعلنها الأمين العام، والتي تشير إلى ''القيم والمبادئ المتقاسمة'' بين الأمم المتحدة وجماعة الأعمال التجارية. وهي تستند إلى التوجهات الإيجابية المذكورة أعلاه. وتؤكد أن الاستخدامات

والميزات الاقتصادية البحتة قد تتوافق وتتواءم مع دعم الأعمال التجارية لحقوق الإنسان، وحرية تكوين التنظيمات السياسية وحق المساومة الجماعية، والقضاء على عمل الأطفال القسري، وعلى ممارسات التمييز في استئجار الأيدي العاملة، وحماية البيئة الطبيعية. وتؤكد أنها قد تنشئ، إذا تم ذلك، فإنه يشكل حالة لا غالب فيها ولا مغلوب، تؤمن مصلحة المؤسسة الذاتية و ''تضفي وجها إنسانيا على السوق العالمية''[٣٠].

## باء - المسؤولية الاجتماعية للأعمال التجارية كخيار اقتصادي "أقرب إلى العقلانية"

٥٤ - توجد ''المنفعة الاقتصادية البحتة'' في كتب الدراسة الاقتصادية فقط، في واقع الأمر. ولجعل الأمر أقرب إلى واقع الحياة يتحدث كثير من الاقتصاديين عن ''العوامل الاقتصادية الأقرب إلى العقلانية''[٣١]. وبينما تركّز معظم النقاش العلمي في هذا المجال على الجوانب المتعلقة بالأجور والبطالة، فإن هناك أيضا استنتاجات محتملة مثيرة للاهتمام. ويتعين، بالتأكيد، إجراء المزيد من الاختبارات عليها، لكنها تستحق التسجيل، على أقل تقدير، فيما يبدو، وهي:

(أ) أولا، يبدو أن الكثير من الأفكار الحالية بشأن الدور الذي تستطيع الأعمال التجارية أو لا تستطيع القيام به، في معالجة المسائل المتصلة بالتنمية البشرية على المستويين المحلي والعالمي، مدمجة بالتأكيد في النموذج الموغل في التبسيط للمنفعة الاقتصادية. ويفترض أن القيم والخيارات التفضيلية والأنماط السلوكية المرجعية للأعمال التجارية، في عالم الأنشطة التجارية المعقّد، هي ذات بُعد واحد، وأنها لا تتغير بمرور الزمن، لاعتبارات تتعلق بجميع الأغراض العملية. غير أن الكثير من الاختيارات التي تقوم بها الأعمال التجارية، تتم في واقع الأمر ''بالاعتماد على قائمة الموجودات''. فهي تنظر في مختلف النواتج المباشرة والمستقبلية، ولا تستند إلى عامل واحد، وإنما على ''مجموعة فرص''[٣٢] عريضة تتعلق بالعوامل؛

(ب) ثانيا، أن القيم والخيارات التفضيلية والأنماط السلوكية المذكورة أعلاه لا تنبع فقط عن إشارات السوق، بل وعن الدروس المستفادة من المجتمعات المحلية. وقد تحدث السياسات العامة فيها تغييرات، وتتغير بالتالي استجابات الأعمال التجارية للحالات السائدة أو الناشئة للتنمية البشرية. فهناك علاقة تبادلية واضحة بين الإجراءات الحكومية، ومعايير المجتمعات المدنية، والخيارات التفضيلية للأفراد. ويمضي آخر ''[ينحو الناس] إلى إظهار تعقيد يتجاوز النموذج [الاقتصادي] المستخدم لتقييم سلوكهم''[٣٣]، وبينما ينحو السلوك البشري دوما إلى تعظيم النواتج النهائية، فإن الاهتمام بالآخرين بوصفهم ''غايات'' وليس مجرد ''وسائل'' لتحقيق المصلحة الفردية، قد يدخل، وكثيرا ما يفعل، في الحسابات المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية[٣٤]؛

(ج) ثالثا، يبدو أن البحوث التجريبية تؤكد أن لشركات الأعمال التجارية نطاقا ومدى زمنيا محدودا، لكنها تملك في الوقت نفسه مجالا أوسع نسبيا يتيح لها إمكانية الابتعاد عن التعظيم الكامل للمنفعة الاقتصادية؛ أي أنها تستطيع أن تسير في الاتجاه الأقرب إلى العقلانية بدون أن تتحمّل خسائر اقتصادية كبيرة. فعلى سبيل المثال، كثيرا ما تنطوي قرارات الأعمال التجارية على قدر من الإنصاف.

٥٥ - تشكل هذه النقاط آثارا واقعية. ويُقال إن المجتمعات تملك قطاعات للأعمال التجارية تتفق بشكل عام مع أنماطها السلوكية ودرجة استعدادها لجعل التضامن البشري جزءا من مجموعة قيمها. ويُقال أيضا أن الشركة قد تتخذ خطوات عديدة باتجاه السلوك الذي يتسم بالمسؤولية الاجتماعية قبل أن تواجه نتائج اقتصادية سلبية. ويُقال أن النتائج المالية

السلبية قد لا تتساوى تلقائيا مع النتائج الاقتصادية السلبية، لا سيما حينما يُنظر إلى الفوائد المترتبة على السلوك المتسم بالمسؤولية الاجتماعية فيما يتعلق بسمعة الشركة لدى عملائها، والاحترام والثقة اللتين تكتسبهما في السوق ولدى الجمهور بصفة عامة.

## جيم – دور الرأي العام

٥٦ – تكمن المشكلة، فيما يبدو، في مكان آخر. إذ ترتبط القرارات المتعلقة بتعزيز دور الأعمال التجارية في التنمية البشرية في العالم ارتباطا قويا جدا بالحالة التي يكون عليها النموذج السائد للسلوك الاقتصادي ذي البعد الواحد المذكور أعلاه. وترتبط القرارات الخاصة بإنشاء شراكات عريضة لبدء معاملة التنمية البشرية على أنها مسؤولية مشتركة، ارتباطا وثيقا بافتراض أن دور تعزيز قسم كبير من التنمية البشرية يعود بدرجة كبيرة إلى الحكومة (الرعاية الصحية والتعليم على سبيل المثال). وأخيرا، ترتبط مثل هذه القرارات بقوة بالتقسيمات القائمة للتنمية البشرية. وتوضح التجربة أن توقعات الناس لحدوث تغيرات في الحالات ذات الارتباط القوي تكون قليلة. إذ تكون الأفكار الطموحة غير واردة في مثل هذه الأوضاع، ولذا لا يقدم أحد على تجربتها عادة، حتى وإن كانت فرصة إحداث تغييرات جذرية ممكنة جدا.

٥٧ – هناك ما يبشر بجعل هذه المسائل موضوعا لنقاش عام موسع يشمل الحكومة، وجماعة الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، على المستويين المحلي والعالمي. وقد كان الاتفاق العالمي خطوة هامة في هذا الاتجاه. ويمكن، ويتعين، اتخاذ المزيد من الخطوات. فمن شأن مثل هذه النقاشات أن تؤثر بشكل مباشر على سلوك شركات الأعمال التجارية. وهي قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات حكومية، وإجراءات مشتركة بين الحكومات، قد لا تتضمن شيئا من القواعد والنظم، لكن يكون لها تأثير مفيد على الخيارات التفضيلية الاجتماعية السائدة، كما ستقود إلى إحداث تغيير في الحوافز التي تمنحها المجتمعات المحلية لشركات الأعمال التجارية. كما أنها سوف تعزز أيضا الطلب بالمزيد من الشفافية في أنشطة الأعمال التجارية، ويصبح النقاش العام بذلك أكثر اتساعا واستنارة بالمعلومات.

٥٨ – وهناك ما يبشِّر أيضا بالاشتراك في النقاش على المستويين المحلي والعالمي، من قِبل أفراد ذوي معرفة ومهارة ممَن يكونون منظمين في شبكات في عصر المعلومات هذا. إذ أن قدرتهم على الدعوة، وإقامة الشبكات، وإنشاء مجالات للاهتمامات المشتركة بدون حدود، ستشكل مصدرا قويا لتشكيل القيم، والخيارات التفضيلية، وأنماط السلوك السائدة. وإذا تبنُّوا قيم التضامن البشري، فإن قائمة الحوافز التي يقدمها المجتمع إلى شركات الأعمال التجارية قد توجهها نحو سلوك يتسم بالمسؤولية الاجتماعية.

## دال – الاتجاهات الحالية

٥٩ – لا ينبع كل هذا النقاش من فراغ. فقد أصبح يحظى بالقبول كمعيار يتعين على إدارة الشركات أن تمتثل له، في إطار مبادئ توجيهية وأُطر عمل أكثر اتساعا. وأدى ذلك إلى إحداث تأثير في تقييم الشركات من قِبل مديري سوق المال. وجرى مؤخرا جدا، اعتماد مثل هذه المدونات الطوعية في أكثر من ٣٠ بلدا[٣٦]. وتبذل أيضا جهود دولية ملحوظة، مثل المبادئ التوجيهية والمبادئ المتعلقة بأداء المؤسسات وإدارتها التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وشبكة إدارة المؤسسات الدولية؛ ورابطة الكمنولث للمبادئ التوجيهية لإدارة المؤسسات. وفي دراسة استقصائية أجريت مؤخرا على ٦٧٠ مديرا، لم تكن الشكوى الرئيسية في جميع المناطق تتعلق بوجود قواعد وأنظمة، بل بعدم وجود الاتساق بين القوانين والقواعد والأنظمة على مستوى العالم. ويبدو أن هناك مجالا لمحاولة

وضع دليل لأفضل الممارسات في إدارة المؤسسات بوصفها من أمور الصالح العام العالمية. ويرى البعض أن القواعد والأنظمة الطوعية، الشبيهة بالمعايير المصرفية للجنة بازل، أو شهادة لجودة أداء المؤسسات من نوع الإيزو، قد تكون الأكثر فعالية[٣٧].

٦٠ - وتبقى مسألة محتوى مثل هذه المبادئ التوجيهية المتسقة مفتوحة بطبيعة الحال. فبينما تجد فكرة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي كهدف تنشده استراتيجيات المؤسسات في الأجل الطويل، طريقها، تدريجيا إلى غرف مجالس الإدارة، فإن سلوك الأعمال التجارية الذي يتسم بالمسؤولية الاجتماعية لا يزال بعيدا عن التأكيد. لكن من المشجع ملاحظة أن معظم ما جرى التبليغ عنه في الآونة الأخيرة من حالات دولية تتعلق بتعريض البيئة للخطر، والرشوة، أو ظروف العمل غير الإنسانية، قد تم إيجاد حل له، كقاعدة، بالطريقة التي طالب بها الرأي العام، مع اعتماد الشركات المعنية لمدونات سلوك جديد في العادة. وقد سجلت الإدارة، في حالة واحدة على الأقل، وجود ''شعور بعدم الارتياح'' وسط موظفيها أنفسهم. ويبدو أن الناس لا يكونون سعداء للعمل في منظمة لا تعتبر ذات سلوك ''أخلاقي''[٣٨].

٦١ - وعليه، يبدو أن مجموعة الأفراد المهتمين والمستعدين للتجاوب مع سلوك الأعمال التجارية قد بدأت تتسع. وهي تظل تشمل ملاك مختلف أشكال رؤوس الأموال؛ لكنها تشمل أيضا جماعات الموردين والعملاء الذين يعتبرون على قدر عظيم من الأهمية لمركز الشركة في السوق؛ ولقاعدة التوظيف التي تعمل فيها الشركة (خاصة إذا شكلت مصدرا متفردا للخبرات والمهارات)؛ وتشمل الرأي العام في عمومه.

٦٢ - ويعتبر وقف التنمية البشرية من الأشياء المخيفة. فلا أحد يدري ما سيكون عليه حال الأطراف الفاعلة المؤثرة على التنمية البشرية في المستقبل. وهناك ما يشير إلى أن الهياكل التي يسيطر عليها طرف فاعل واحد (الحكومة) وممول واحد (الخزينة العامة)، قد يستعاض عنها بتجمع لأطراف فاعلة من القطاعين الخاص والعام، لكل منها قدرته وماليته الخاصة، ويشكلون تحالفا مخصصا لحل المشاكل الطارئة. وقد تكون المنظمات الحكومية، وشركات الأعمال التجارية، والأفراد، والمنظمات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع المدني جزءا من هذا التجمع. إلا أن المسائل التي سيكون التجمع مستعدا للتركيز عليها والحلول التي سيطبقها ستظل مرتبطة بشكل قوي بنتائج الحوار العام: عن القيم، والحوافز المجتمعية، والفوائد التي يقدمها المجتمع للأعمال التجارية نظير السلوك المتسم بالمسؤولية الاجتماعية.

الحواشي

(١) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تعزيز التنافسية بين منظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن سياق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، ٢٠٠٠ الرمز (TD/B/COM.3/34) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠١ (الرمز UNCTAD/WIR/2001).

(٢) انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ''تقديم خدمات مالية وغير مالية مستدامة من أجل تنمية المشاريع الحرة الصغيرة والمتوسطة الحجم''. ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الرمز (TD/B/COM.3/EM-7/2).

(٣) أنشئت مبادرة الرصد العالمي للأعمال الحرة في عام ١٩٩٧ كمبادرة مشتركة بين كلية باليستون ومدرسة لندن لإدارة الأعمال. وكان الهدف الرئيسي من البرنامج هو فهم الكيفية التي تعمل بها الأعمال الحرة والكيفية التي تتفاوت بها مساهمتها في النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة. وشارك في الدراسة ٢١ بلدا في عام ٢٠٠٠ كان من بينها ستة اقتصادات نامية من ثلاث مناطق جغرافية (أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وآسيا). وتركز الدراسة التي تستند إلى تصميم بحثي قوي يشمل جمع وتحليل عدد كبير من عينات البيانات في كل بلد على ثلاثة أسئلة رئيسية هي: (أ) هل يتفاوت مستوى النشاط في الأعمال التجارية الحرة بين البلدان؟ وإذا كان الأمر كذلك (ب) هل يؤثر مستوى هذا النشاط في معدل النمو الاقتصادي

في البلاد؟ (ج) ما الذي يجعل البلد أهلا لمباشرة الأعمال الحرة؟

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ١٩٩٩.

(٥) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ''توجيه لجنة المساعدة الإنمائية للتعاون الإنمائي لدعم تنمية القطاع الخاص'' وثيقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الرمز DCD/DAC/93/32/Rev.2، حزيران/يونيه ١٩٩٤، البنك الدولي، غانا: توفير الخدمات المالية لصاحبات الأعمال الحرة في القطاع غير الرسمي،

(٦) Irene Tinagli, "Competing in Europe. A Comparative Study on New Patterns of Development in European Regions" (April 2001); Organisation for Economic Cooperation and Development "Fostering Entrepreneurship", OECD Policy Brief No. 9, 1998.

(٧) الرصد العالمي للأعمال الحرة.

(٨) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩٨.

(٩) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٩٩٩.

(١٠) الرصد العالمي للأعمال الحرة.

(١١) Sources: Venture Economics (*www.ventureeconomics.com*) and National Vulvodynia Association (*www.nva.org*).

(١٢) الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ١٩٩٩.

(١٣) المرجع نفسه، ١٩٩٩.

(١٤) الرصد العالمي للأعمال الحرة.

(١٥) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ''القضايا المتعلقة بحصول المشاريع الصغيرة والمتوسط الحجم على التمويل'' فريق العمل المخصص المعني بدور المشاريع الحرة في التنمية، ١٩٩٥ (TD/B/WG-7/6).

(١٦) الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٩.

(١٧) Harold Demsetz, "Toward a theory of property rights", American Economic Review, 57, 347-59.

(١٨) Hernando De Soto, "The Mystery of capital", New York, Basic Books, 2000.

(١٩) الرصد العالمي للأعمال الحرة.

(٢٠) Hernando De Soto, "The Mystery of capital", New York, Basic Books, 2000.

(٢١) الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ١٩٩٣.

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠١.

(٢٣) See: "A new map of the world", *The Economist*, 22 June 2000.

(٢٤) انظر التقرير الإصلاحي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس، ١٩٩٧.

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) See Olson Mancur, "Power and Prosperity. Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships", Basic Books, 2000.

(٢٧) "Conformance of Performance and Other Dilemmas in Corporate Governance", a project of the World Economic Forum in partnership with Deloitte Touche Tohmatsu, Davos, Switzerland, 2001.

(٢٨) P. Wilkes at Innovest Strategic Value Advisors (www.innovestgroup.com).

(٢٩) انظر كلمة الأمين العام في المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس بسويسرا، ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

(٣٠) المرجع نفسه.

(٣١) للاطلاع انظر Amartya Sen, "Rational fools: a critique of the behavioural foundations of economic theory", Philosophical and Public Affairs, summer 1977; George A. Akerlof and Janet L. Yellen, "Rational models of irrational behaviour", *American Economic Review*, vol. 77, issue No. 2, May 1987; Daniel M. Hausman and Michael McPherson, "Taking ethics seriously: economics and contemporary moral philosophy", *Journal of Economic Literature*, vol. XXXI, June 1993; Amartya Sen, "The formulation of rational choice", *American Economic Review*, vol. 84, issue No. 2, May 1994; Henry J. Aaron, "Public policy, values, and con-

sciousness", *Journal of Economic Perspectives*, vol. 8, issue No. 2 (spring, 1994); *The Economist*, "Business ethics: doing well by doing good", 22 April 2000.

(٣٢) Amartya Sen, "The formulation of rational choice", *American Economic Review*, vol. 84, issue No. 2, May 1994.

(٣٣) Ibid., "Rational fools: a critique of the behavioural foundations of economic theory", Philosophical and Public Affairs, summer 1977.

(٣٤) Henry J. Aaron, "Public policy, values, and consciousness", *Journal of Economic Perspectives*, vol. 8, issue No. 2 (spring, 1994).

(٣٥) Akerlof and Yellen, (see note 31) write: "In mathematical terms, this is a consequence of the envelope theorem which states, in effect, that the impact of an exogenous shock of a fully maximizing agent is identical, up to a first order approximation, whether he optimally changes his decision variable in response to a shock, or instead responds inertially. Stated differently, inertial, or rule of thumb behaviour typically imposes losses on its practitioners, relative to rewards from optimizing, which are second-order. Thus, slight relaxation of the standards for "good" model building — so as to tolerate behavioural assumptions entailing suitably small losses from non-maximizing — significantly enlarges the range of behaviour to be considered".

(٣٦) "Conformance of performance and other dilemmas in corporate governance", a project of the World Economic Forum in partnership with Deloitte Touche Tohmatsu, Davos, Switzerland, 2001.

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) *The Economist*, "Business ethics: doing well by doing good", 22 April 2000.